الأمم المتحدة

A/67/185

الجمعية العامة

Distr.: General
26 July 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ٢٨ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

النهوض بالمرأة: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٣٢/٦٦ متابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. ويركز التقرير بوجه خاص على مدى تجسيد المنظورات الجنسانية في عمليات حكومية دولية مختارة تابعة للأمم المتحدة. ويختتم التقرير بتوصيات بشأن تدابير أخرى لتعزيز تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

* A/67/150.

12-44149 (A) 150812 170812

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – إدماج المنظور الجنساني في هيئات حكومية دولية مختارة ٤

ألف – المنهجية ٤

باء – الاستنتاجات الكمية ٥

جيم – التحليل المعمق ١٦

ثالثا – إدماج منظور جنساني في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢١

رابعا – مساهمة لجنة وضع المرأة ٢٥

خامسا – فرص تعزيز منظور جنساني في نتائج الهيئات الحكومية الدولية ٢٧

سادسا – استنتاجات وتوصيات ٢٨

أولا – مقدمة

١ – في عام ١٩٩٥، اعتمد قادة العالم المجتمعون في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة إعلان ومنهاج عمل بيجين، فألزموا بذلك حكوماتهم بكفالة تجسيد منظور جنساني في جميع السياسات والبرامج. وحثوا أيضا الجهات المعنية الأخرى، بما فيها منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية، على أن تلتزم التزاما تاما بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وأن تساهم في ذلك. وبعد ذلك بخمس سنوات، تجدد تأكيد منهاج العمل وأبرزت مجالات تركيز وعمل جديدة في نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

٢ – وأعادت الجمعية العامة التأكيد في قرارها ١٣٢/٦٦ على أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني استراتيجية مقبولة عالميا من أجل تعزيز تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق تغيير الهياكل التي تنطوي على عدم المساواة. ودعت الجمعية العامة في الفقرة ١٤ من القرار جميع مؤسسات الأمم المتحدة إلى تعميم المراعاة التامة للمنظور الجنساني في جميع المسائل التي هي قيد نظرها وفي إطار ولاياتها، وكذلك في جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات والدورات الاستثنائية التي تعقدها الأمم المتحدة وفي عمليات متابعة نتائجها، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في عام ٢٠١٢.

٣ – ويقدم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٣٢/٦٦ الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقارير سنوية إليها عن متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين والتقدم المحرز في هذا الصدد، تشمل تقييما للتقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك معلومات عن الإنجازات الرئيسية والدروس المستفادة والممارسات السليمة، وتوصيات بشأن اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز التنفيذ. ويقيِّم التقرير التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ويورد خاصة تحليلا كميا ونوعيا لمدى إدماج عمليات حكومية دولية مختارة تابعة للأمم المتحدة للمنظور الجنساني[(١)]. ويضم التقرير أيضا، استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/٢٠٠٦، تقييما لأثر إسهامات لجنة وضع المرأة في المناقشات الدائرة داخل منظومة الأمم المتحدة.

---

(١) هذا التقرير تكملة للتقرير السنوي للأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (انظر E/2012/61) ولتقريريه السنويين المقدمين إلى لجنة وضع المرأة بشأن الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني على المستوى الوطني، مع تركيز خاص على موضوع اللجنة ذي الأولوية (انظر E/CN.6/2012/3 و E/CN.6/2012/4، اللذين تضمنا كلاهما الممارسات السليمة المتبعة من قبل الدول الأعضاء).

٤ - وللفقرة ١٩ من القرار ١٣٢/٦٦ صلة خاصة بمحور هذا التقرير ومنهجيته، إذ طلبت الجمعية العامة فيها أن تتناول التقارير التي يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتهما الفرعية بشكل منهجي المنظورات الجنسانية عن طريق تحليل نوعي للمسائل الجنسانية وتوفير بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والسن، وبيانات كمية، حيثما توافرت، وبخاصة تقديم استنتاجات وتوصيات محددة من أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بهدف تيسير وضع سياسات مراعية للاعتبارات الجنسانية.

٥ - وتشير استنتاجات التحليل أن العمليات الحكومية الدولية، بما فيها المناسبات الرفيعة المستوى، ما فتئت تتيح الكثير من الفرص لتعزيز المعايير والسياسات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولكن لا تزال تلك الفرص تغتنم بشكل ناقص. ويتعين بذل المزيد من الجهود لتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في جميع مجالات عمل الهيئات الحكومية الدولية. ومن شأن استيعاب أكبر من قبل الهيئات والعمليات الحكومية الدولية لأعمال لجنة وضع المرأة أن يسهم في تسريع وتيرة التقدم.

ثانيا - إدماج المنظور الجنساني في هيئات حكومية دولية مختارة

٦ - تعرض أدناه المنهجية المتبعة في تحليل مضمون تقارير الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين ودورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية لعام ٢٠١١ والقرارات الصادرة عنها واستنتاجات ذلك التحليل.

ألف - المنهجية

٧ - درست الوثائق المستعرضة للاستدلال على إدماج المنظور الجنساني بإدراجها مفردات رئيسية مثل: جنساني، جنس، المرأة، الرجل، أنثى، ذكر، جنسي، إنجابي، نفاسي (بما في ذلك صيغ جمعها). واعتبرت الوثائق التي تورد على الأقل مرة واحدة إحدى تلك المفردات وثائق تشمل منظورا جنسانيا. ولم تؤخذ في الاعتبار الحالات التي وردت فيها تلك المفردات دون إشارة إلى جنس الضحايا/الناجين أو مرتكبي الاعتداءات، مثلا ''الاستغلال الجنسي''.

٨ - ورغم أن قائمة المفردات المختارة لا تشمل مفردات أخرى يمكن أن يقال إنها تعكس منظورا جنسانيا، فإن تلك المفردات هي التي ترد في الغالب الأعم في التقارير والوثائق التي تعالج مسائل المساواة بين الجنسين. وللتأكد من أن العبارة التي اعتبر أنها تفيد إدماج المنظور

الجنساني ليست واردة بالصدفة، يتم تحليل الوثائق الناتجة عن الفرز الأول تحليلا أعمق لتقييم مدى إدماج المنظور الجنساني في الواقع.

٩ - وفحصت القرارات وتقارير الأمين العام المدرجة في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتم النظر في تلك الوثائق حتى وإن كانت مدرجة تحت بند أو بند فرعي من جدول الأعمال يركز بالخصوص على مسائل المساواة بين الجنسين. وإذا كانت الوثيقة مقدمة إلى أكثر من هيئة حكومية دولية واحدة، عدت كل المرات التي ترد فيها تلك المفردات، لأنه اعتبر أن نظر كل هيئة في الوثيقة يمثل فرصة إضافية لتعميم مراعاة مسائل المساواة بين الجنسين في العمليات الحكومية الدولية.

باء - الاستنتاجات الكمية

١٠ - لقد أتيحت فرص عديدة لإدماج المنظورات الجنسانية في عمل الهيئات الحكومية الدولية. فقد نظرت الجمعية العامة وحدها في ٢٤٩ تقريرا للأمين العام واتخذت ٢٥٩ قرارا في دورتها السادسة والستين[٢]. وفي دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠١١، استعرض المجلس ٢٤ تقريرا للأمين العام واتخذ ٤٠ قرارا. ونظرت اللجان الفنية - ما عدا لجنة وضع المرأة، اعتبارا لتركيزها الحصري على مسائل المساواة بين الجنسين - في ٥٣ تقريرا للأمين العام واتخذت ٤٦ قرارا في دوراتها لعام ٢٠١١.

١١ - ويركز عدد من تلك القرارات حصريا على مسائل المساواة بين الجنسين. وأسفر نظر الجمعية العامة في البنود والبنود الفرعية من جدول الأعمال المخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن اتخاذ ستة قرارات خلال الدورة السادسة والستين. ومن تلك القرارات، قرارات عن العنف ضد العاملات المهاجرات (١٢٨/٦٦)، وتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (١٢٩/٦٦)، والمرأة والمشاركة في الحياة السياسية (١٣٠/٦٦)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٣١/٦٦)، ودور المرأة في التنمية (٢١٦/٦٦)، والقرار السنوي الذي يدعو إلى تقديم هذا التقرير (١٣٢/٦٦). وإضافة إلى ذلك، اتخذت الجمعية العامة، في إطار بنود أخرى من جدول الأعمال، قرارين عن الطفلة بالتحديد: الطفلة (١٤٠/٦٦) واليوم الدولي للطفلة (١٧٠/٦٦).

١٢ - ويتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمثل قرارات سنوية عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة (القرار E/2011/6) وعن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (القرار E/2011/18). وإضافة إلى ذلك،

(٢) بناء على الوثائق المتاحة في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

اتخذ أيضا في دورته الموضوعية لعام ٢٠١١ قرارا عن دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (القرار E/2011/5).

١٣ - وفي حين أن من الأهمية بمكان أن تعالج الهيئات الحكومية الدولية مسائل المساواة بين الجنسين من خلال قرارات مكرسة لها، فإن تعميمها لمراعاة المنظور الجنساني في القرارات التي تتناول مسائل أخرى وبالتالي إدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين بوصفها مسألة شاملة في كل المسائل التي تناقش أمر لا يقل أهمية عن ذلك. ويتبين من استنتاجات هذا التقرير أنه في حين تضمن عدد من الوثائق المستعرضة منظورا جنسانيا، لا زال يتيح الكثير منها إمكانات غير مستغلة لحفز التنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين عن طريق تشجيع تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل منظومة الأمم المتحدة.

١ - الجمعية العامة

القرارات

١٤ - كشف تحليل قرارات الجمعية العامة المتخذة في دورتها السادسة والستين أنها تتضمن منظورا جنسانيا في ما يقرب من ثلث مجموع القرارات (انظر الجدول ١). وكانت القرارات المعتمدة بناء على تقارير اللجنة الثالثة التي تركز على المسائل الاجتماعية والإنسانية والثقافية أكثر القرارات إدماجا للبعد الجنساني، إذ أن ما يقرب من ثلثي هذه القرارات تضمن إحالات متصلة بنوع الجنس. وأدمجت المنظورات الجنسانية في ما يقرب من نصف القرارات المتخذة دون الإحالة إلى لجنة رئيسية. ويرد المنظور الجنساني في واحد من كل ثلاثة قرارات اتخذتها اللجنة الثانية التي تعنى بالمسائل الاقتصادية والمالية وفي واحد من كل أربعة قرارات اتخذتها اللجنة الرابعة التي تعنى بالمسائل السياسية الخاصة وإزالة الاستعمار.

١٥ - ونادرا ما اتخذت اللجان الأولى والخامسة والسادسة التي تعنى على التوالي بمسائل نزع السلاح والأمن الدولي، ومسائل الإدارة والميزانية، والمسائل القانونية، قرارات تتضمن إشارات إلى مسائل المساواة بين الجنسين.

الجدول ١

عدد قرارات الجمعية العامة التي تشمل منظورا جنسانيا ونسبتها المئوية

الجهة مصدر القرار	مجموع القرارات	عدد القرارات المتضمنة منظورا جنسانيا	النسبة المئوية للقرارات المتضمنة منظورا جنسانيا
الجلسة العامة	٣٤	١٥	٤٤
اللجنة الأولى	٤٧	٣	٦
اللجنة الثانية	٤٢	١٤	٣٣
اللجنة الثالثة	٦٦	٤٢	٦٤
اللجنة الرابعة	٢٣	٦	٢٦
اللجنة الخامسة	٢٥	٢	٨
اللجنة السادسة	٢٢	١	٥
المجموع، الجمعية العامة	**٢٥٩**	**٨٣**	**٣٢**

١٦ - ويورد الشكل الأول أدناه توزيع قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا بحسب اللجان الرئيسية. ورغم أن ربع جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مصدرها اللجنة الثالثة، فقد كانت هذه اللجنة منشأ نصف قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا. وفي المقابل، مثلت القرارات المنبثقة عن اللجنة الأولى ١٨ في المائة من مجموع قرارات الجمعية العامة، ولكنها مثلت ٤ في المائة فقط من قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا. وهذا التوزيع بحسب اللجان جاء متسقا مع استنتاجات السنوات الماضية ويبين أنه رغم نداءات الجمعية العامة المتكررة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المسائل، لا تزال مسائل المساواة بين الجنسين قليلة الذكر في القرارات التي تعالج مسائل غير المسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

الشكل الأول

مصدر جميع قرارات الجمعية العامة التي تشمل منظورا جنسانيا

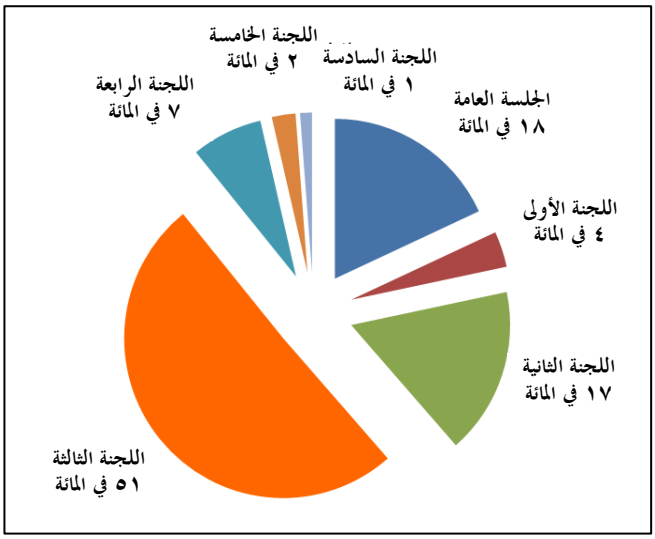

١٧ - وفيما يتعلق بالاتجاهات[٣]، لم تتزايد الحصة الإجمالية لقرارات الجمعية العامة التي تشمل منظورا جنسانيا إلا بقدر ضئيل (انظر الشكل الثاني أدناه). وظل مستوى هذه الحصة متدنيا على مدى دورات الجمعية العامة.

(٣) تستند هذه الاستنتاجات السابقة إلى تحليل لتقارير سابقة للأمين العام (A/62/178 و A/63/217 و A/64/218 و A/65/204 و A/66/211). ويجب الإشارة إلى أن نتائج التحليل الذي أجري إلى غاية الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة غير قابلة للمقارنة بالكامل، نظرا إلى أن تحليل المضمون أجري بالاعتماد على قائمة أصغر من الكلمات (جنساني، جنس، المرأة، الفتاة، أنثى، جنسي).

الشكل الثاني

الاتجاهات في النسبة المئوية لوثائق الجمعية العامة التي تشمل منظورا جنسانيا

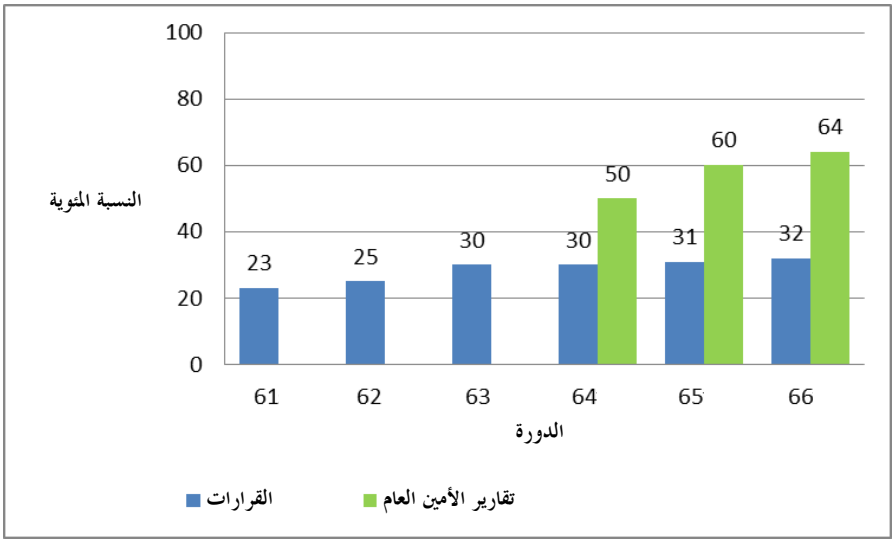

تقارير الأمين العام

١٨ - كانت إمكانية الوقوف على المنظور الجنساني أكبر في تقارير الأمين العام مقارنة بالقرارات: ٦٤ في المائة من التقارير شملت منظورا جنسانيا (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢

عدد تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة التي تشمل منظورا جنسانيا ونسبتها المئوية

الهيئة المحال التقرير إليها	مجموع التقارير	عدد التقارير المتضمنة منظورا جنسانيا	النسبة المئوية للتقارير المتضمنة منظورا جنسانيا
الجلسة العامة	٥٥	٤٢	٧٦
اللجنة الأولى	٢٣	٩	٣٩
اللجنة الثانية	٣٦	٢٦	٧٢
اللجنة الثالثة	٤٩	٤١	٨٤
اللجنة الرابعة	٢٠	٩	٤٥
اللجنة الخامسة	٨٧	٤٤	٥١

الهيئة المحال التقرير إليها	مجموع التقارير	عدد التقارير المتضمنة منظورا جنسانيا	النسبة المئوية للتقارير المتضمنة منظورا جنسانيا
اللجنة السادسة	١٤	٨	٥٧
المجموع، الجمعية العامة	**٢٤٩**	**١٥٩**	**٦٤**

ملاحظة: من بين ٢٤٩ تقريرا قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة، نظر في بعض التقارير في إطار أكثر من بند واحد من بنود جدول الأعمال وأحيلت بعض بنود جدول الأعمال إلى أكثر من لجنة واحدة. لذا فإن التوزيع بحسب اللجان ينشأ عنه مجموع أكبر من مجموع عدد التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة.

١٩ - ومعظم التقارير المقدمة إلى اللجنة الثالثة وما يزيد عن ثلثي التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة في جلستها العامة وإلى اللجنة الثانية شملت منظورا جنسانيا. وفي المقابل، لم يدرج منظور جنساني إلا في حوالي نصف التقارير التي نظرت فيها اللجنتان الرابعة والخامسة، وفي تقريرين فقط من كل خمسة تقارير استعرضتها اللجنة الأولى.

٢٠ - وفي ما يتعلق بالاتجاهات، طرأت زيادة بنسبة ٤ في المائة في عدد تقارير الأمين العام التي تتضمن منظورا جنسانيا من الدورة الخامسة والستين إلى الدورة السادسة والستين للجمعية العامة (انظر الشكل الثاني أعلاه). ويدل ذلك على اعتراف متزايد بأهمية مسائل المساواة بين الجنسين في طائفة من المجالات الموضوعية، وربما دل ذلك على زيادة في تنفيذ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة.

٢ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية

القرارات

٢١ - أدرج منظور جنساني في أكثر من ربع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١١ (انظر الجدول ٣). وكانت النتائج المسجلة فيما يتعلق باللجان الفنية مجتمعة، باستثناء لجنة وضع المرأة، مماثلة على العموم، بحيث تضمن ربع قراراتها المتخذة في عام ٢٠١١ منظورا جنسانيا. وفي حين أن هناك تباين كبير فيما بين اللجان الفنية، فصغر حجم العينة يجعل من الصعب تفسير البيانات.

الجدول ٣

عدد قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية التي تشمل منظورا جنسانيا ونسبتها المئوية

الجهة مصدر القرار	مجموع القرارات	عدد القرارات المتضمنة منظورا جنسانيا	النسبة المئوية للقرارات المتضمنة منظورا جنسانيا
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٤٠	١١	٢٨
اللجان الفنية[أ]	٤٦	١١	٢٤
لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	١٨	٤	٢٢
لجنة المخدرات	١٩	١	٥
لجنة السكان والتنمية	١	١	١٠٠
اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢	١	٥٠
لجنة التنمية الاجتماعية	٥	٣	٦٠
لجنة التنمية المستدامة	صفر	–	–
اللجنة الإحصائية[ب]	صفر	–	–
منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	١	١	١٠٠

(أ) لا تشمل هذه النتائج لجنة وضع المرأة لأن عملها يركز حصرا على مسائل المساواة بين الجنسين.

(ب) تعتمد اللجنة الإحصائية في العادة مقررات. واتخذت اللجنة في دورتها لعام ٢٠١١ المقرر ١٠٢/٤٢ المتعلق بالإحصاءات الجنسانية.

٢٢ - وفيما يتعلق بالاتجاهات (انظر الشكلان الثالث والرابع)، يتبين من مقارنة مع السنوات الماضية[٤] انخفاض في حصة القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا على مستوى كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية. وكان هذا الانخفاض حاد للغاية فيما يتعلق بالمجلس الذي انخفضت حصة قراراته التي تتضمن منظورا جنسانيا بالنصف تقريبا في عام ٢٠١١. وتجدر بالإشارة أن أكثر من ثلث القرارات التي اتخذها المجلس صيغت أصلا من قبل اللجان الفنية.

(٤) تستند هذه الاستنتاجات السابقة إلى تحليل أجري لتقريرين سابقين للأمين العام (A/65/204 و A/63/211).

الشكل الثالث

الاتجاهات في النسبة المئوية لوثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تشمل منظورا جنسانيا

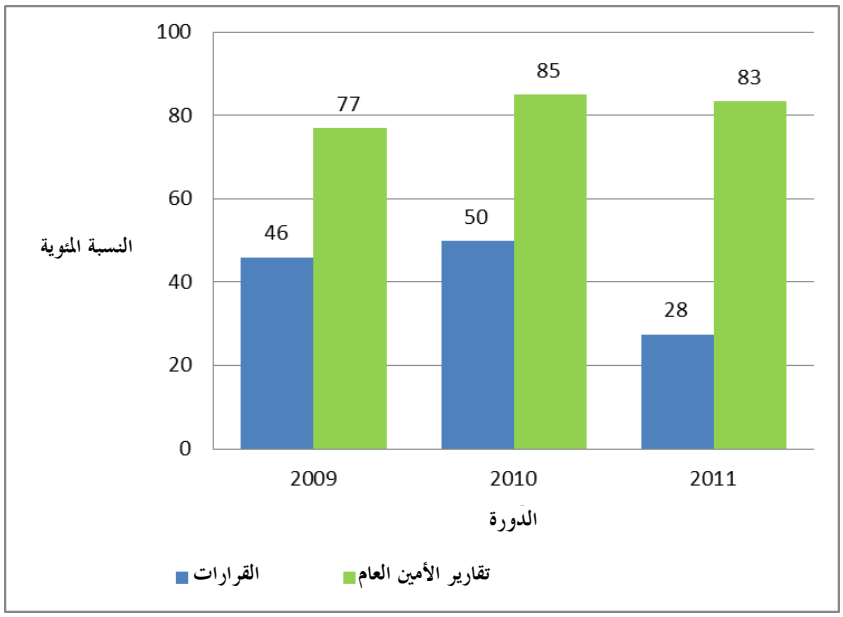

الشكل الرابع

الاتجاهات في النسبة المئوية لوثائق اللجان الفنية التي تشمل منظورا جنسانيا

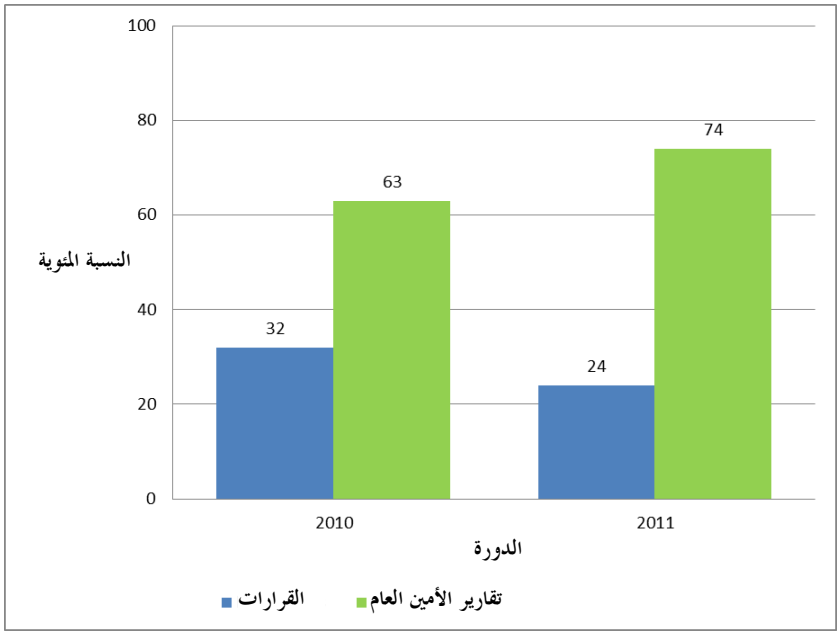

ملاحظة: لا تشمل هذه النتائج لجنة وضع المرأة لأن عملها يركز حصرا على مسائل المساواة بين الجنسين.

٢٣ - وأفرز استعراض القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورتيه الموضوعيتين لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٠ نسبة مماثلة من القرارات المتخذة كل سنتين أو كل سنة ومن القرارات الجديدة (انظر الجدول ٤). وكانت النسبة المئوية للقرارات التي تضمنت منظورا جنسانيا أقل مستوى في كل فئة من فئات القرارات الثلاث تلك في عام ٢٠١١ منها في عام ٢٠١٠. فقد انخفضت من ٥٧ إلى ٢١ في المائة فيما يتعلق بالقرارات الجديدة، ومن ٥٣ إلى ٤٢ في المائة فيما يتعلق بالقرارات السنوية، ومن ٢٩ إلى صفر في المائة فيما يتعلق بالقرارات المتخذة كل سنتين. وبالتالي لا يمكن تفسير الانخفاض بارتفاع نسبة القرارات الجديدة مثلا عما مضى، أو بانخفاض في فئة من فئات القرارات. غير أن دراسة لمواضيع القرارات المتخذة في عام ٢٠١١ تبين أن عددا منها، ولا سيما القرارات الجديدة، تركز على الجانب الإجرائي أو التنظيمي، بدلا من التركيز على المسائل الموضوعية.

الجدول ٤

التواتر الدوري لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تشمل منظورا جنسانيا

	٢٠١٠		٢٠١١	
التواتر الدوري	عدد القرارات	النسبة المئوية للقرارات المتضمنة منظورا جنسانيا	عدد القرارات	النسبة المئوية للقرارات المتضمنة منظورا جنسانيا
جديدة	١٤	٥٧	١٤	٢١
سنوية	١٧	٥٣	١٩	٤٢
كل سنتين	٧	٢٩	٧	صفر
المجموع	**٣٨**	**٥٠**	**٤٠**	**٢٨**

٢٤ - وتمحيص النظر في اللجان الفنية يسهم أيضا في تفسير الانخفاض الملاحظ في القرارات المتضمنة لمنظور جنساني في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فعمل المجلس مرتبط بشكل وثيق بعمل اللجان الفنية، إذ أن ما يزيد عن ثلث القرارات المتخذة من قبل المجلس في دوراته الموضوعية هي قرارات تصوغها اللجان الفنية (٣٧ في المائة في عام ٢٠٠٩، و ٣٩ في المائة في عام ٢٠١٠، و ٣٨ في المائة في عام ٢٠١١)[٥]. وكانت إمكانية اشتمال هذه القرارات في السنوات الثلاث المستعرضة على منظور جنساني أكثر منها في قرارات المجلس ككل. غير أنه بينما بلغت نسبة القرارات المتضمنة لمنظور جنساني التي صاغتها

(٥) تشمل هذه الأرقام لجنة وضع المرأة.

اللجان الفنية لاعتمادها من قبل المجلس ٥٤ في المائة و ٦٧ في المائة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي، انخفضت هذه النسبة لتبلغ ٣٣ في المائة في عام ٢٠١١. وبالتالي، أسهم عمل اللجان الفنية في الانخفاض الملاحظ في نسبة قرارات المجلس التي تتضمن منظورا جنسانيا. وتدل هذه الاستنتاجات على ضرورة التوعية المتواصلة بصلة مسائل المساواة بين الجنسين بطائفة المسائل التي ينظر فيها المجلس واللجان الفنية، بما في ذلك المناقشات بشأن المسائل الإجرائية والتنظيمية.

٢٥ - وفي حين تتناول الفقرة السابقة بالمناقشة ١٥ قرارا من قرارات اللجان الفنية التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من المهم أيضا دراسة جميع قرارات اللجان الفنية من أجل فهم سبب الاتجاه التنازلي في نسبة القرارات المتضمنة منظورا جنسانيا التي تتخذها تلك الهيئات. وقد انخفضت نسبة هذه القرارات من ٣٢ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢٤ في المائة في عام ٢٠١١ (انظر الشكل الرابع أعلاه). ويقدم الشكل الخامس أدناه توزيعا للقرارات بحسب اللجان الفنية لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. ولكنه يستثني لجنة وضع المرأة واللجان الفنية التي لم تتخذ قرارات. وعلى نحو ما يتبين من الشكل الخامس، زاد العدد الإجمالي للقرارات من ٣٨ قرارا في عام ٢٠١٠ إلى ٤٦ قرارا في عام ٢٠١١ بدافع من لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات أساسا. وذلك ما يساعد في تفسير الانخفاض الملاحظ في النسبة المئوية للقرارات التي تتضمن إشارات إلى المسائل الجنسانية، فزيادة عدد القرارات لم ترافقه زيادة مماثلة في عدد القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا. وبناء على ذلك، يمكن اعتبار عدد القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا عددا مستقرا، إذ بلغ ١٢ قرارا في عام ٢٠١٠ و ١١ في عام ٢٠١١.

الشكل الخامس

الاتجاهات في قرارات اللجان الفنية التي تتضمن المنظور الجنساني

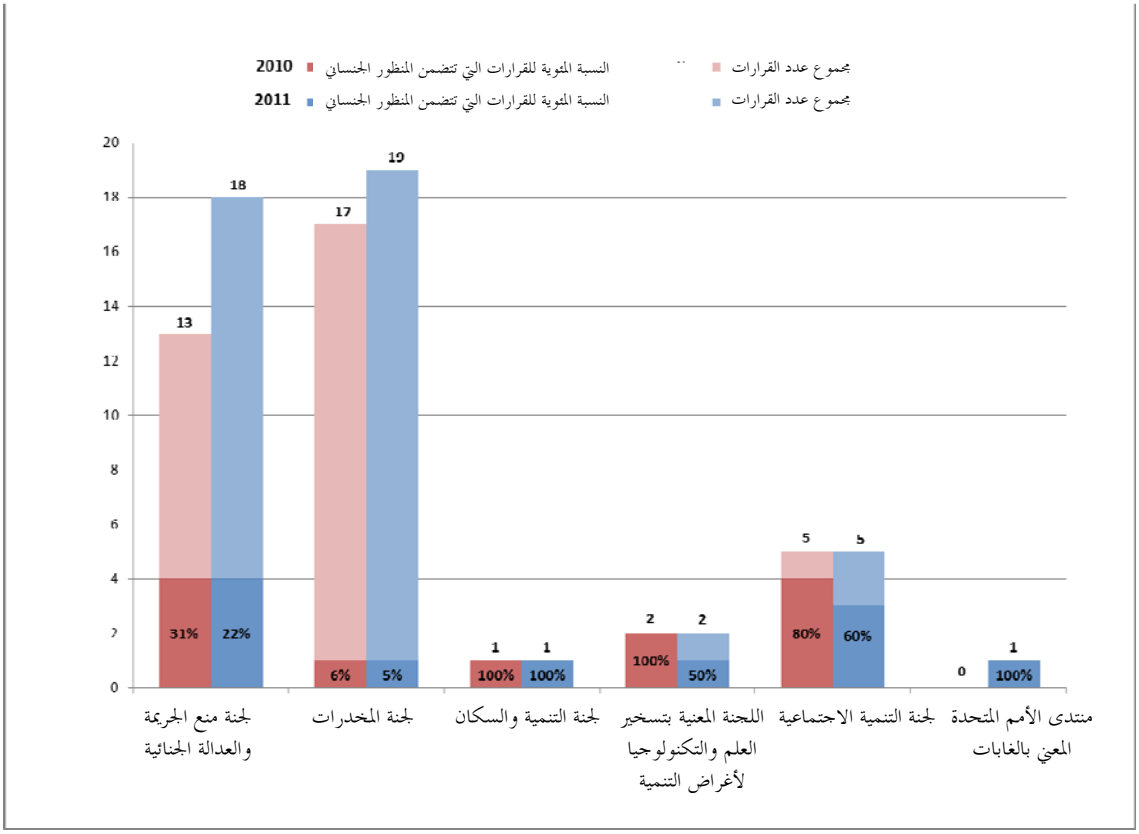

تقارير الأمين العام

٢٦ - على نحو مماثل للنتائج المتعلقة بالجمعية العامة، كانت تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية تتضمن قضايا المنظور الجنساني أكثر مما تتضمنه القرارات (انظر الجدول ٥). وتضمنت معظم التقارير (٨٣ في المائة) المقدمة من الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأكثر من ثلثي (٧٤ في المائة) التقارير المقدمة إلى اللجان الفنية، قضية منظورا جنسانيا.

الجدول ٥

عدد تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية التي تتضمن منظورا جنسانيا ونسبتها المئوية

الهيئة المقدم إليها التقرير	مجموع التقارير	عدد التقارير التي تشمل منظورا جنسانياً	النسبة المئوية للتقارير التي تشمل منظورا جنسانيا
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٢٤	٢٠	٨٣
اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي[أ]	٥٣	٣٩	٧٤
لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	٩	٦	٦٧
لجنة المخدرات[ب]	٣	–	–
لجنة التنمية والسكان	٥	٥	١٠٠
اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٣	٣	١٠٠
لجنة التنمية الاجتماعية	٦	٦	١٠٠
لجنة التنمية المستدامة	٦	٥	٨٣
اللجنة الإحصائية	١٢	٦	٥٠
منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات	٩	٨	٨٩

(أ) لا تشمل هذه النتائج لجنة وضع المرأة، وذلك بسبب تركيزها الحصري على قضايا المساواة بين الجنسين.

(ب) تنظر لجنة المخدرات في تقارير الأمانة العامة التي تم تحليلها بدلاً من تقارير الأمين العام.

٢٧ - وثمة اتجاه ينحو إلى زيادة ورود المنظور الجنساني في تقارير الأمين العام المقدمة إلى اللجان الفنية بزيادة ١١ نقطة مئوية مقارنة بالسنة الماضية. وتتماشى هذه النتيجة مع الاتجاه الذي لوحظ فيما يتعلق بتقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة. ومع أن حصة التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تتضمن المنظور الجنساني انخفضت انخفاضاً طفيفاً (بنسبة نقطتين مئويتين مقارنة بعام ٢٠١٠)، لا يزال المستوى العام مرتفعاً ومستقراً.

جيم - التحليل المعمق

٢٨ - مع أن التقارير والقرارات قد تعكس المنظور الجنساني على النحو المحدد في هذا التقرير، فإنها تتباين في كثير من الأحيان تبايناً كبيراً في مستوى الاهتمام الذي توليه لقضايا المساواة بين الجنسين. وترد أدناه دراسة لموقع الإشارات لهذه القضايا في التقارير والقرارات التي تتضمن المنظور الجنساني وللقوة النوعية للغة تلك الإشارات.

١ - موقع الإشارات إلى القضايا الجنسانية

٢٩ - يحدد موقع الإشارات إلى القضايا الجنسانية في الوثائق الحكومية الدولية أهميتها وقد يؤثر على احتمال اتخاذ إجراءات متابعة لها. وقد وجهت تقارير الأمين العام المزيد من الانتباه إلى قضايا المساواة بين الجنسين لدى ذكرها لا في متن التقرير فحسب وإنما كذلك في الاستنتاجات والتوصيات. ويكون التركيز في القرارات على قضايا المساواة بين الجنسين أقوى حين يشار إليها في فقرات الديباجة والمنطوق على حد سواء. ومن خلال التطرق إلى قضايا المساواة بين الجنسين في كلا الجزأين، فإن القرارات تؤطر القضية أولاً، ثم تحدد إجراءات أو توصية محددة لمعالجتها.

٣٠ - ولقد أدرجت الإشارات إلى القضايا الجنسانية في الديباجة فقط في ٢٢ في المائة و ٩ في المائة، على التوالي، من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة[٦] والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدون ورود أي توصية متصلة بالقضايا الجنسانية في فقرات المنطوق. وتضمن نحو ٥٠ في المائة من القرارات (٤٦ في المائة من قرارات الجمعية العامة و ٥٥ في المائة من قرارات المجلس) إشارات ذات صلة بالقضايا الجنسانية في جزأي الديباجة والمنطوق على حد سواء. وفيما يشابه هذا الرقم ذاك الذي تمت الإشارة إليه في الدورة السابقة للجمعية العامة، فهو يعكس تناقصاً بنسبة ٦ نقاط مئوية فيما يخص المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمقارنة مع عام ٢٠١٠.

٣١ - ولا تزال تقارير الأمين العام تتنوع من حيث الموقع المخصص لقضايا المساواة بين الجنسين، مما يعكس نمطاً مشابهاً لنمط العام الماضي. ومن بين ١٣٥ تقريرا قدمت إلى الجمعية العامة وتضمنت استنتاجات و/أو توصيات لاتخاذ مزيد من الإجراءات، ضم ٢٨ في المائة منها فقط منظورا جنسانيا في متن التقرير مع إشارة إليه في الاستنتاجات و/أو التوصيات. وهذه النسبة المئوية مشابهة للنسبة المئوية المسجلة في الدورة السابقة للجمعية العامة. وفي ما يتعلق بالتقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سجل انخفاض حاد، بالمقارنة مع دورة عام ٢٠١٠، في حصة التقارير التي تضمنت قضايا المساواة بين الجنسين في متن التقرير والاستنتاجات و/أو التوصيات على حد سواء. وبلغت هذه الحصة ٦٤ في المائة عام ٢٠١٠ ولكنها انخفضت إلى ٣٥ في المائة عام ٢٠١١، أو ٦ من أصل ١٧ تقريرا قدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تضمنت قسماً مخصصاً للاستنتاجات و/أو التوصيات.

---

(٦) تخص النتائج المتعلقة بفقرات الديباجة والمنطوق بـ ٧٩ قراراً من قرارات الجمعية العامة؛ ولا يتضمن التحليل القرارات التي اعتمدت أو أقرت إعلاناً أو وثيقة ختامية صادرة عن حدث رفيع المستوى.

٣٢ - وقد يساعد ضعف الموقع المخصص للإشارات إلى القضايا الجنسانية في التقارير على توضيح تناقص عدد قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تتضمن منظورا جنسانيا. ويبرز الأمين العام، عن طريق توصياته، للدول الأعضاء المسائل التي يتعين إيلاءها الاهتمام العاجل، وبالتالي فعدم وجود إشارات ذات صلة بالقضايا الجنسانية في استنتاجات التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو توصياتها خفض على الأرجح احتمال إدراج قضايا المساواة بين الجنسين في القرارات المناظرة.

٢ - التقييم النوعي

٣٣ - على الرغم من إدراج قضايا المساواة بين الجنسين في أجزاء رئيسية من أي تقرير أو قرار، فإن تأثيرها يتوقف على قوة اللغة المستخدمة للإشارة إليها. وفي محاولة لفهم هذا البعد، جرى استعراض الوثائق الحكومية الدولية إزاء المتغيرات النوعية. وجرى تقييم تقارير الأمين العام من الناحية النوعية إزاء متغيرين: ''تغطية'' مسائل المساواة بين الجنسين، و ''نوعية'' مناقشة القضية الجنسانية. وتم تحليل وثائق الجمعية العامة فقط بسبب وجود عدد كاف منها لدعم هذا التحليل.

٣٤ - وقد اعتبر أنه توجد تغطية عالية في التقارير التي تضمنت قسماً خاصاً بشأن قضايا المساواة بين الجنسين، فضلاً عن العديد من الإشارات إليها في بقية التقرير. وتم تحديد إشارة واحدة أو إشارات قليلة قصيرة باعتبارها تغطية منخفضة. أما التغطية المتوسطة فتقع في منزلة بين المنزلتين. وقد وصف التحليل النوعي الذي أجري على التقارير إشارات عابرة مثل ''بما في ذلك المرأة'' بأنها منخفضة النوعية، أما التقارير التي قدمت حقائق دقيقة، بما في ذلك بيانات كمية مصنفة حسب نوع الجنس، و/أو تحليلا جنسانيا، فقد تراوحت نوعيتها بين المتوسطة والعالية.

٣٥ - وعلى سبيل المثال، اعتبر المقتطف التالي من تقرير عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات عالي النوعية، نظراً إلى أنه يحدد جنس الضحايا/الناجيات، بعكس العديد من التقارير التي تعتمد نهجاً محايداً جنسانياً: ''إن العنف الجنسي، وظلال الرعب والصدمة الطويلة التي يسدلها، يؤثر بشكل غير متناسب في النساء والفتيات. غير أن المعلومات الحديثة تؤكد أن حالة الضحايا من الذكور ومحنة الأطفال الذين ولدوا نتيجة الاغتصاب في زمن الحرب، تتطلب دراسة أعمق''. (A/66/657-S/2012/33، الفقرة ٦). وثمة مثال آخر يعتبر عالي النوعية، مستمد من أحد تقارير الأمين العام عن مسائل الميزانية، وهو مؤشر الإنجاز التالي: ''إدراج المؤشرات الجنسانية في عملية الإصلاح الدستوري (A/66/691، بعد الفقرة ٥١).

٣٦ - وتم تحليل القرارات التي تكون عادة أقصر من التقارير إزاء متغير واحد فقط، وصنفت بأنها منخفضة أو متوسطة أو عالية التركيز على قضايا المساواة بين الجنسين. واعتبرت القرارات التي تضمنت إشارة سطحية واحدة بأنها تعكس تركيزاً منخفضاً. واعتبر أن للقرارات درجة عالية من التركيز على قضايا المساواة بين الجنسين في حالة تكرار كلمة رئيسية في أكثر من فقرة واحدة و/أو إذا اشتملت على نص معين حول وضع واحتياجات النساء والفتيات و/أو الرجال والفتيان.

٣٧ - ومن الأمثلة على ذلك قرار الجمعية العامة ٢١٧/٦٦ المتعلق بتنمية الموارد البشرية الذي يتضمن إشارات إلى القضايا الجنسانية في خمس فقرات. وتدعو الجمعية العامة في الفقرة ١٦ من هذا القرار على سبيل المثال إلى ''اتخاذ خطوات لإدماج المنظور الجنساني في تنمية الموارد البشرية بوسائل منها السياسات والاستراتيجيات والإجراءات المحددة الأهداف الرامية إلى تعزيز قدرات المرأة وإمكانية ممارستها للأنشطة الإنتاجية، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة كفالة المشاركة الكاملة للمرأة في صياغة هذه السياسات والاستراتيجيات والإجراءات وتنفيذها''.

٣٨ - ورغم أن النهج المتبع في التقييمات النوعية المستخدمة في هذا القسم له سلبياته بلا شك، فإن هذه النتائج تشكل خطوة هامة لفهم التقدم في إدماج المنظور الجنساني في عمل الهيئات الحكومية الدولية والأمم المتحدة ككل.

تقارير الأمين العام

٣٩ - يعرض الشكل السادس أدناه توزيع تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة من خلال متغيرين هما التغطية والنوعية. واعتبرت ٢٢ في المائة من هذه التقارير (٣٥ من أصل ١٥٩ تقريراً) ذات التغطية ونوعية عاليتين، في حين كانت التغطية والنوعية منخفضتين في ٢٧ في المائة منها. وبينما تباينت التقارير على نطاق واسع من حيث تغطية قضايا المساواة بين الجنسين، وفي خصائص إدراجها، كان هناك اتجاه نحو ارتباط عام بين التغطية والنوعية. وبصورة عامة، كان من المرجح أكثر أن تكون التقارير ذات تغطية و/أو نوعية متوسطة أو عالية لقضايا المساواة بين الجنسين: اعتبرت ٤٥ في المائة من التقارير بأنها عالية/عالية أو متوسطة/عالية، مقابل ٤٠ في المائة من التقارير اعتبرت منخفضة/منخفضة أو متوسطة/منخفضة. وفيما تتقارب هذه النسب المئوية فيما بينها أكثر من النسب المئوية المسجلة في الدورة السابقة للجمعية العامة (٤٩ في المائة و ٣٠ في المائة)، يزيد احتمال أن تصنف التقارير في مرتبة عالية أكثر منها في مرتبة متدنية فيما يخص أحد المتغيرين أو كليهما، وأن توجه بالتالي العناية الكافية لقضايا المساواة بين الجنسين.

الشكل السادس

تغطية الإشارات إلى المسائل الجنسانية في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة ونوعية تلك الإشارات، بحسب تكرارها

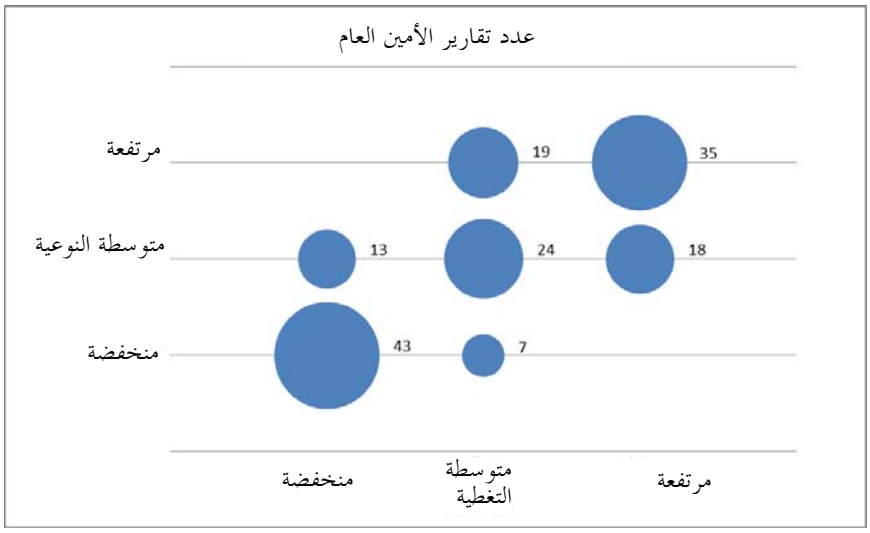

القرارات

٤٠ - في حين أنه لم يرد منظور جنساني إلا في ثلث قرارات الجمعية العامة، فإن القرارات البالغ عددها ٨٣ قرارا التي تضمنته فعلا نحت لذكره بطريقة واضحة شيئا ما. فقد أُدرجت مسائل المساواة بين الجنسين بدرجة تركيز عالية أو متوسطة في نحو ٧٠ في المائة من تلك القرارات (انظر الشكل السابع أدناه). ويعني هذا أنه عثُر على كلمات الدلالة التي تشير إلى منظور جنساني في أكثر من فقرة و/أو وُجدت صياغة معيّنة عن حالة واحتياجات النساء والفتيات و/أو الرجال والفتيان. وفي حين أن هذه النسبة المئوية أقل مما كانت عليه في السنة الماضية (حوالي ٨٠ في المائة)، فإنها ما زالت مرتفعة، مما يؤكد أن معظم قرارات الجمعية العامة التي تتضمن إشارات ذات صلة بالمسائل الجنسانية تجسّد التزاما حقيقيا بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الشكل السابع

مدى التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين في قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا

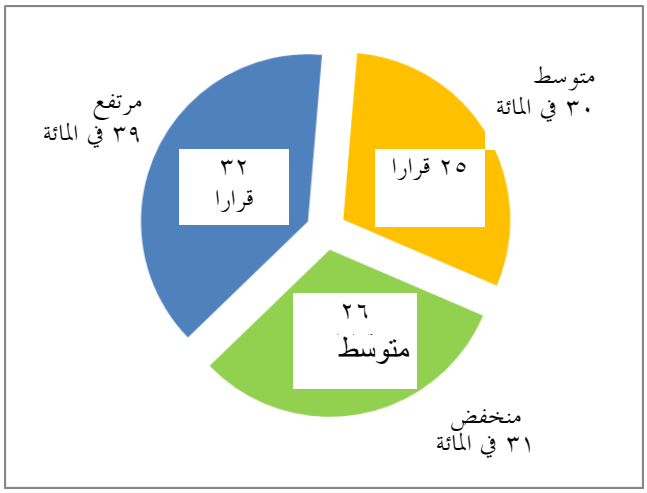

٤١ - وتضمّن العديد من القرارات ذات التركيز المتوسط والمرتفع على المسائل الجنسانية فقرات تقر بمساهمة النساء والفتيات وبحالتهن بالتحديد وتشير إلى اقتراحات إجراءات لأخذ احتياجاتهن في الاعتبار. فعلى سبيل المثال، أكدت الجمعية العامة في قرارها ٦٦/١٩٥ بشأن تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية، الدور الحاسم للمرأة في القطاع الزراعي وأهابت بالدول الأعضاء والجهات الأخرى تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في السياسات والمشاريع الزراعية والتركيز على سد الفجوة بين الجنسين لتحقيق تكافؤ فرص حصول المرأة على التكنولوجيات التي توفر العمل والمعلومات والخبرات في مجال التكنولوجيا الزراعية والمعدات وما يتصل بذلك من موارد زراعية، ووصولها إلى محافل صنع القرار.

ثالثا - إدماج منظور جنساني في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٤٢ - بالإضافة إلى القرارات وتقارير الأمين العام التي تعدّ نتاج الدورات العادية للهيئات الحكومية الدولية، تنظم الأمم المتحدة أيضا عددا من الأحداث الرفيعة المستوى في كل سنة. وتتيح هذه الأحداث فرصا هامة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، يبيّن مدى قدرة العمليات الحكومية الدولية القطاعية على أن تدمج

بنجاح منظورا جنسانيا في عملها. وترد أدناه لمحة عامة عن جهود أصحاب المصلحة الرئيسيين الرامية إلى كفالة تحقيق نتيجة إيجابية.

٤٣ - وقد تحققت مكاسب مهمة في المؤتمر. فالوثيقة الختامية التي أقرّها قادة العالم (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق) تسلّم بالدور القيادي للمرأة والأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتحقيق الركائز الثلاث للتنمية المستدامة - المتمثلة في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وتتضمن تلك الوثيقة التزاما متجددا بمنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ليس في سياق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فحسب بل باعتبارهما مكونَين أساسيَّين للإطار المعياري للتنمية المستدامة.

٤٤ - والأمر الهام في هذا الصدد هو أن أحد مجالات أولوية إطار العمل مخصص للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فقد التزمت الحكومات، مسلمة بالطاقات الكامنة التي تمتلكها المرأة بوصفها قوة دافعة للتنمية المستدامة، بكفالة تمتع المرأة بالحقوق والفرص فيما يخص صنع القرار وتخصيص الموارد على الصعيدين السياسي والاقتصادي على قدم المساواة مع الرجل، وإزالة أي حواجز تمنع المرأة من المشاركة الكاملة في الاقتصاد. وسلّمت الوثيقة تحديدا بالدور الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في سبيل تعزيز وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك في سياق التنمية المستدامة وفي زيادة وتنسيق وتعزيز المساءلة في منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، دعت الوثيقة الجهات المانحة والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية والقطاع الخاص، من بين جهات أخرى، إلى أن تدمج بشكل كامل في عمليات صنع قراراتها ودوراتها البرنامجية الالتزامات والاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأن تدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقيام بذلك.

٤٥ - وترد أيضا إشارة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، باعتبار ذلك مسألة شاملة، في العديد من المجالات الأخرى ذات الأولوية. فعلى سبيل المثال، في الفرع المتعلق بالصحة والسكان من الوثيقة الختامية، يدعو قادة العالم إلى التنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويشير الفرع المتعلق بالاقتصاد الأخضر بوضوح إلى أن سياسات الاقتصاد الأخضر ينبغي أن تعزّز رفاه النساء، بوسائل منها تهيئة فرص العمل وتعبئة كامل طاقات المرأة والرجل وكفالة تساويهما في المشاركة. وترد في فروع أخرى، تشمل الفروع المتعلقة بالقضاء على الفقر، والزراعة، والمياه، والطاقة، والعمالة، والتعليم، إشارات واضحة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبالإضافة إلى

ذلك، تسلم الوثيقة الختامية بقيمة المؤشرات التي تراعي الفوارق بين الجنسين في تسريع وتيرة التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة وقياسه.

٤٦ - وتشكّل هذه النتائج الإيجابية ثمرة للجهود المتضافرة التي يبذلها العديد من أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحكومات والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وقد أثبتت المشاركة المبكرة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أهميتها الحاسمة في حفز الإرادة السياسية فيما بين الحكومات وفي إقامة الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة.

٤٧ - وأسهمت هيئة الأمم المتحدة مساهمة فعّالة في عملية التفاوض التي سبقت المؤتمر واختتمت باعتماد الوثيقة الختامية. وساعدت إسهامات الهيئة في إعداد الوثيقة التجميعية الأولية، والنشر الواسع النطاق للرسائل الرئيسية والاقتراحات بإدراج الإشارات المتصلة بالمسائل الجنسانية في مشروع أولي للوثيقة الختامية، في إلقاء الضوء على أوجه الارتباط بين أهداف المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة.

٤٨ - وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت المناسبات المخصصة لأصحاب المصلحة المتعدّدين التي نُظمت قبل المؤتمر وتخلّلته، في الارتقاء بالبعد السياسي لهذه المسألة في أوساط المفاوضين. فقد نظمّت الهيئة حدثَين بارزين بالتعاون مع مجموعة مختلفة من الشركاء[٧] . وتعززت مشاركة المجتمع المدني بمنتدى القادة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لأغراض التنمية المستدامة. وأسهم هذا الحدث الذي دام يوما كاملا في إعلاء صوت المنظمات النسائية ومكّن من إجراء حوار حاسم بين مختلف أصحاب المصلحة. وتلاه عقد مؤتمر قمة المنتدى المذكور، الذي خلُص إلى صياغة دعوة إلى العمل رُوّجت على نطاق واسع ووقّعت عليها سبع رئيسات دول وحكومات حضَرن المؤتمر.

٤٩ - وحظي التركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بدعم قوي من كيانات الأمم المتحدة الأخرى. فقد أصدر مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بيانَين بشأن المؤتمر المقبل، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، حدّدا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما أولوية من أولوياته. وبالإضافة إلى ذلك، نظّم المجلس حدثا أثناء انعقاد المؤتمر أكد خلاله الأمين العام ومسؤولون رئيسيون آخرون الأولوية التي يعطونها إلى مجال العمل هذا.

---

(٧) شاركت في تنظيم هذه المناسبات حكومات كل من أستراليا والبرازيل وجمهورية كوريا وسويسرا؛ ووزارة خارجية الدانمرك؛ ووزارة خارجية النرويج؛ ومؤسسة روكفلر؛ ومؤسسة فورد؛ والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية (دانيدا)؛ وشركتي itaipu binacional و Petrobras.

٥٠ - ويمكن أن تكون مشاركة منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال تعزيز حقوق المرأة عنصرا حاسما في إدراج منظور جنساني في المناسبات الرفيعة المستوى، على نحو ما سلّمت به الجمعية العامة. فقد أهابت الجمعية العامة في الفقرة ١٧ من قرارها ١٣٢/٦٦ بالحكومات وبمنظومة الأمم المتحدة أن تشجع الجماعات النسائية والمنظمات غير الحكومية الأخرى المتخصصة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على المشاركة في العمليات الحكومية الدولية، بوسائل منها زيادة أنشطة التوعية والتمويل وبناء القدرات.

٥١ - وعمل المؤتمر رسميا مع تسع مجموعات رئيسية معترف بها، إحداها مجموعة نسائية. وساعد هذا في ضمان مشاركة المنظمات النسائية في العملية التحضيرية وفي المؤتمر. وكانت المجموعات النسائية وغيرها من المنظمات غير الحكومية التي تدعو إلى المساواة بين الجنسين وتمكين النساء ممثلة تمثيلا جيدا. واعترافا بالدور الهام الذى تؤديه تلك المنظمات، يسّرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركة ٣٦ ممثلا عن منظمات المجتمع المدني، بتمويل من الحكومات والمؤسسات.

٥٢ - وأتاح المؤتمر أيضا فرصة لتعزيز التزام القطاع الخاص بالعمل صوب هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. واشترك الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والشبكة المحلية للاتفاق العالمي في البرازيل، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في تنظيم ثلاث مناسبات خلال منتدى استدامة الشركات، وذلك لإلقاء الضوء على السبل التي يمكن للشركات أن تلتمسها لزيادة مساهمتها إلى أقصى حد في جهود التنمية المستدامة بأن تضع المرأة في صميم الجهود التي تبذلها الشركات لمراعاة مبادئ الاستدامة فيها. وتضمنت الوثيقة الختامية للمنتدى، التي قدمها الأمين العام خلال المؤتمر، إشارات متعددة إلى مسائل المساواة بين الجنسين وإلى الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه المرأة في جهود التنمية المستدامة.

٥٣ - وينطوي المؤتمر على آثار هامة فيما يتعلق بإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فقد التزمت الحكومات بتحديد مجموعة من أهداف التنمية المستدامة التي ينبغي أن تركز موضوعاتها، وإن كانت لم تُحدد في الوثيقة الختامية، على المجالات ذات الأولوية لتحقيق التنمية المستدامة. ولعل تضمين الوثيقة الختامية مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارها أحد المجالات ذات الأولوية، إلى جانب الالتزام المتعلق بالمؤشرات المراعية للاعتبارات الجنسانية، يضع تلك المسألة في وضع يؤهلها لاحتلال مكانة بارزة في أي مناقشة حكومية دولية تتناول أهداف التنمية المستدامة وإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سواء كهدف مستقل من أهداف التنمية المستدامة أو كمسألة شاملة في أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

٥٤ - وتكمّل النتائج الإيجابية التي تم التوصل إليها خلال المؤتمر المكاسب التي تحققت في مجالات قطاعية هامة أخرى، تشمل تغير المناخ والتجارة والتنمية. فعلى سبيل المثال، تضمنت الوثيقة الختامية للدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عُقدت في ديربان، جنوب أفريقيا في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إشارات محددة إلى مسائل المساواة بين الجنسين، بما في ذلك في المبادئ التوجيهية لصندوق المناخ الأخضر. وكُلّف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في اجتماعه الوزاري الثالث عشر الذي عُقد في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٢، بتعزيز عمله المتعلق بالصلات بين المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والتجارة والتنمية. ويشكّل إدراج منظور جنساني في الوثائق الختامية لهذه المناسبات الرفيعة المستوى خطوة هامة نحو توسيع الإطار المعياري المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع المجالات القطاعية التي تنظر فيها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

رابعا - مساهمة لجنة وضع المرأة

٥٥ - أقرت الجمعية العامة في الفقرة ٣ من قرارها ١٣٢/٦٦ بالدور الحفّاز للجنة وضع المرأة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على أساس التنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين، وفي تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة ورصده. ولئن لم تدرج لجنة وضع المرأة في تحليل المحتوى الذي أجري من أجل هذا التقرير لتجنب الإخلال بالنتائج، بسبب تركيز اللجنة الحصري على مسائل المساواة بين الجنسين، فهذه الهيئة تتولى المسؤولية الأساسية عن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وتواصل القيام بدور رئيسي في تعزيز استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٥٦ - ونظرت اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين، المعقودة في عام ٢٠١١، في فرص استفادة النساء والفتيات من التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا، ومشاركتهن في ذلك، لتحقيق أهداف منها تعزيز تكافؤ الفرص أمام المرأة لتحقيق العمالة الكاملة والحصول على عمل لائق، واعتمدت مجموعة من الاستنتاجات المتفق عليها بخصوص هذا الموضوع. وأحالت اللجنة استنتاجاتها المتفق عليها وكذلك ملخصات اجتماعات المائدة المستديرة الرفيعة المستوى التي عقدتها وحلقَتي نقاش إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي كمساهمة في الاستعراض الوزاري السنوي بشأن تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا والالتزامات في مجال التعليم.

٥٧ - ويشير الإعلان الوزاري لعام ٢٠١١ الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الخامسة والخمسين ويولي أهمية كبيرة لحالة النساء والفتيات واحتياجاتهن. إذ يدعو على سبيل المثال إلى سد الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم من خلال تعزيز حصول الفتيات والنساء على التعليم الجيد في جميع المستويات، وبخاصة مستوى التعليم الثانوي، وفي جميع التخصصات، ولا سيما العلوم والتكنولوجيا. ويسلِّط الضوء أيضا على ضرورة وضع مناهج تراعي الاعتبارات الجنسانية في البرامج التعليمية لجميع المستويات، واتخاذ تدابير ملموسة لكفالة إعداد مواد تعليمية تصور النساء والرجال والشباب والفتيات والفتيان في أدوار إيجابية وغير نمطية. وهكذا أثّر عمل اللجنة على نحو إيجابي على مدى إدراج منظور جنساني في الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥٨ - وتعاملت لجنة وضع المرأة أيضا مع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ففي استنتاجاتها المتفق عليها، تطلعت لجنة وضع المرأة إلى أن تتخذ هيئات الأمم المتحدة، وبخاصة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، إجراءات من أجل تجميع وتبادل الأمثلة على الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. واستجابة لهذا النداء، دعا المشاركون في الدورة الرابعة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لجنة وضع المرأة إلى مواصلة القيام، بالتعاون مع المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية، بدورها بوصفها منبرا لتبادل الأمثلة عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في دمج منظور جنساني في وضع وتطبيق السياسة العامة الخاصة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. واستمعت لجنة وضع المرأة لتقرير قدّمه المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية عن أنشطته وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مقرر بتمديد ولاية المجلس الاستشاري لمدة ثلاث سنوات أخرى، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ من أجل تمكينه من إكمال برنامج عمله. وأيّد المجلس هذا المقترح في المقرر ٢٣٥/٢٠١١.

٥٩ - وشملت المساهمات الأخرى للجنة وضع المرأة في دورتها الخامسة والخمسين في أعمال الهيئات الحكومية الدولية الأخرى حلقة نقاش تفاعلية بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة، نظمت كمساهمة في الإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وكذلك اتخاذ أول قرار من نوعه بشأن تعميم المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة في السياسات والاستراتيجيات الخاصة بتغير المناخ (انظر قرار اللجنة ١/٥٥). وبذلك تواصل اللجنة الاضطلاع بدور هام في توسيع وتعميق الاهتمام بمسائل المساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة.

خامسا – فرص تعزيز منظور جنساني في نتائج الهيئات الحكومية الدولية

٦٠ – على نحو ما يتبين في الفروع السابقة، تدمج الهيئات الحكومية الدولية منظورا جنسانيا في بعض المسائل الموجودة قيد نظرها، ولا سيما ما يتعلق منها بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولا يزال هناك العديد من الفرص غير المستغلة لضمان تعميم مراعاة مسائل المساواة بين الجنسين في جميع المجالات، بما في ذلك في مجال نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة، ومسائل الإدارة والميزانية، والقضايا القانونية الدولية. ويسلِّط هذا الفرع الضوء على فرص تعزيز الاهتمام بمسائل المساواة بين الجنسين في أعمال الجمعية العامة، وذلك باستخدام اللجنة الأولى كمثال. وينظر أيضا في الكيفية التي يمكن بها أن تساعد أعمال لجنة وضع المرأة على تعزيز الاهتمام بمسائل المساواة بين الجنسين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٦١ – وفي الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، تضمنت ٣ قرارات من أصل ٤٧ قرارا للجنة الأولى إحالات متعلقة بنوع الجنس. وشملت هذه الإشارات ذكر جنس ضحايا الألغام المضادة للأفراد (القرار ٢٩/٦٦)، والحاجة إلى تعزيز العنصر الجنساني في مختلف اجتماعات لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي (القرار ٥٥/٦٦)، والحلقة الدراسية الأولى المخصصة للنساء التي عقدها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (القرار ٥٤/٦٦).

٦٢ – وتتيح الدورة السابعة والستون فرصا لتعميق التركيز على مثل هذه الإشارات، وكذلك لدمج منظور جنساني في عدد أكبر من قرارات اللجنة الأولى. إذ يتضمن جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين بندا معنونا ”المرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة“ على نحو ما جاء في القرار ٦٩/٦٥، وهو أول قرار من نوعه للجمعية العامة في ما يتعلق بالموضوع. وإن كان لا يتوقع تقديم وثائق مسبقة، يوفر هذا البند من جدول الأعمال فرصة هامة للجنة الأولى لصقل التوصيات وتوسيع نطاق هذا القرار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاهتمام الذي يولى للمرأة ونزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة في إطار هذا البند من جدول الأعمال يمكن أن يكون حافزا لزيادة الاهتمام بمسائل المساواة بين الجنسين في البنود الأخرى المدرجة على جدول أعمال اللجنة الأولى.

٦٣ – وسيتعين التركيز أكثر على مسائل المساواة بين الجنسين أيضا في اللجنتين الخامسة والسادسة من أجل تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٣٢/٦٦ ودعوته ”كافة هيئات الأمم المتحدة

إلى التعميم التام لمراعاة منظور جنساني في جميع المسائل التي هي قيد نظرها''. ولئن كان بالإمكان القول إن القرارات ذات التركيز الإجرائي أو التنظيمي هي أقل قابلية لدمج منظور جنساني من القرارات المركزة على المسائل الموضوعية، تبين الدورة السادسة والستون للجمعية العامة أن الفرص موجودة بغض النظر عما تركز عليه القرارات. وعلى سبيل المثال، يشير القرار ٢٣٤/٦٦ بشأن إدارة الموارد البشرية، الذي صاغته اللجنة الخامسة، إلى هدف تحقيق توازن بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة. وفي القرار ١٠٢/٦٦، دعت اللجنة السادسة منظومة الأمم المتحدة إلى أن تقوم، على نحو منهجي وحسب الاقتضاء، بمعالجة الجوانب المتعلقة بسيادة القانون في سياق الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال، بما في ذلك مشاركة المرأة في الأنشطة المتعلقة بسيادة القانون. ويدعو القرار ٥٥/٦٦ الذي صاغته اللجنة الأولى، والمشار إليه في الفقرة ٦١ أعلاه، لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا إلى أن تركِّز على مسائل المساواة بين الجنسين في أعمالها. وتبين هذه الأمثلة أن مجموعة من الخيارات متاحة لتعزيز الهدف المتمثل في تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال أعمال الهيئات الحكومية الدولية.

٦٤ - وتتاح فرص أيضا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل التركيز أكثر على مسائل المساواة بين الجنسين في أعماله. إذ يركِّز عدد من القرارات التي يعتمدها المجلس سنويا والتي لا تشمل منظورا جنسانيا في الوقت الحالي، على المواضيع التي نظرت فيها لجنة وضع المرأة باستفاضة. وعلى سبيل المثال، يعطي كل من استنتاجات اللجنة المتفق عليها بشأن تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكذلك استعراض التقدم المحرز في تنفيذ تلك الاستنتاجات المتفق عليها الذي أجري في عام ٢٠١٢، أساسا قويا لإدراج منظور جنساني في القرار السنوي للمجلس بشأن متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وعلى غرار ذلك، يمكن لقرار المجلس ٣٧/٢٠١١ المعنون ''التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل'' أن يستفيد من الاستنتاجات المتفق عليها لدورة عام ٢٠١١ للجنة وضع المرأة، لأن تلك الاستنتاجات تتضمن عدة توصيات عملية المنحى بشأن تعزيز تساوي فرص وصول المرأة إلى العمالة الكاملة والعمل اللائق.

سادسا - استنتاجات وتوصيات

٦٥ - تواصل العمليات الحكومية الدولية إتاحة العديد من الفرص للمساهمة في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو جزء لا يتجزأ من جميع الركائز الثلاث لأعمال الأمم المتحدة، وهي التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. ولذلك، من

الأهمية بمكان أن يتم إبراز منظور جنساني في أعمال الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة وفي جميع المسائل الموجودة قيد نظرها.

٦٦ - وفي الجمعية العامة، تنحو بعض مجالات العمل بالفعل إلى إدراج منظور جنساني على نحو مُرض. إذ يرجح أن تعكس تقارير الأمين العام والقرارات ذات الصلة بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية منظورا جنسانيا. ومع ذلك، هناك القليل من الأدلة على إدراج منظور جنساني في أعمال الجمعية العامة في مجالات نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة، ومسائل الإدارة والميزانية والقضايا القانونية الدولية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية أن تدرج على نحو أكثر منهجية منظورا جنسانيا في أعمالها.

٦٧ - وتواصل لجنة وضع المرأة تعزيز وتوسيع المعايير والسياسات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتقدم أعمالها أساسا صلبا لدمج مسائل المساواة بين الجنسين في أعمال الهيئات الحكومية الدولية الأخرى.

٦٨ - وفي ضوء التقدم المحرز والثغرات المذكورة في هذا التقرير ومع مراعاة الدور الحاسم للهيئات الحكومية الدولية في تعزيز ورصد التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، قد ترغب الجمعية العامة في القيام بما يلي:

(أ) تكرار دعوتها جميع الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو تام في جميع المسائل التي تنظر فيها والتي تدخل في نطاق ولاياتها، وكذلك في جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات والدورات الاستثنائية التي تعقدها الأمم المتحدة وفي عمليات المتابعة المتعلقة بها. والمجالات التي لوحظ فيها إحراز أقل قدر من التقدم هي تلك المتعلقة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة، ومسائل الإدارة والميزانية، والقضايا القانونية الدولية؛

(ب) إطلاع الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الأجهزة الرئيسية، ولجانها الرئيسية وهيئاتها الفرعية، على هذا التقرير لتشجيع تحقيق المزيد من التقدم في إدراج منظور جنساني في أعمالها؛

(ج) إعادة التأكيد على الدور الحفاز للجنة وضع المرأة في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتشجيع الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة على أن تدرج في أعمالها نتائج لجنة وضع المرأة؛

(د) أن تطلب إلى الأمين العام أن يحرص باستمرار على أن تتناول تقاريره الموجهة إلى الهيئات الحكومية الدولية المنظورات الجنسانية بانتظام من خلال استخدام بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر وتحليلا جنسانيا نوعيا، وأن تقدم تقاريره توصيات عملية لمزيد من العمل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(هـ) التأكيد على أن التنفيذ الكامل والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة يشكل جزءا لا يتجزأ من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛ والموافقة على ضرورة إعطاء مكانة بارزة لهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.